الأمم المتحدة

S/2013/69

مجلس الأمن

Distr.: General
31 January 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا – مقدمة

١ - يقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢٩ من قرار مجلس الأمن ٢٠١٠ (٢٠١١)، التي طلب فيها المجلس إليّ أن أقدم إليه كل أربعة أشهر تقريرا عن هذا القرار من كل جوانبه. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية التي وقعت في الصومال على المسارات الرئيسية الثلاثة لنهج الأمم المتحدة، وهي: '١' المسار السياسي؛ '٢' المسار الأمني؛ '٣' المسار المتعلق بالمساعدات الإنسانية والإنعاش والتنمية وحقوق الإنسان، وذلك في الفترة الممتدة من ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وسعيا إلى تنفيذ القرار ٢٠٦٧ (٢٠١٢)، يقدم التقرير أيضا خيارات وتوصيات تتعلق بمستقبل وجود الأمم المتحدة في الصومال.

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية

الحالة السياسية

٢ - انتهت بنجاح فترة الانتقال السياسي في الصومال التي استمرت ثماني سنوات، إذ تم إنشاء برلمان اتحادي جديد أقل عددا في ٢٠ آب/أغسطس، واختيار رئيس جديد له، هو محمد عثمان جواري. وقد اختار أعضاءَ البرلمان البالغ عددهم ٢٧٥ عضوا ١٣٥ من شيوخ القبائل ووافقتهم عليهم لجنة اختيار تقنية. ثم اختاروا بدورهم الرئيس حسن شيخ محمد، في عملية اتسمت أحيانا بورود تقارير عن أعمال تخويف وتدخلات غير مشروعة للتأثير على نتائجها، لكنها عملية اتضح مع ذلك أنها أكثر عمليات الانتخاب شفافية وتمثيلا في تاريخ أزمة الصومال التي استمرت عشرين عاما، والأولى التي تجرى داخل البلد.

050213 050213 13-21513 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، عيَّن الرئيس محمود عبدي فارح شردون (''Saacid'') رئيسا للوزراء، عن طريق عملية تشاورية. وحظي بتأييد البرلمان الاتحادي بأغلبية ساحقة، وعيّن لاحقا مجلسا للوزراء يضم ١٠ أعضاء من بينهم امرأتان. وأقر البرلمان المجلس وخطة عمله في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أكمل رئيس الوزراء شردون مجلس وزرائه بتعيين خمسة وزراء دولة و ٢٠ نائب وزير. وأبدى المعلقون الصوماليون عموما تفاؤلا وثقة في السلطات الجديدة، مع أن بعضهم أعرب عن قلقه من ألا تستجيب هذه الحكومة الأقل عددا لمصالح الجميع وألا تُخصص للحقائب الوزارية الكبيرة مثل الصحة والتعليم، وزارات معنية تحديدا بذلك.

٤ - وعرض الرئيس محمود، فور تقلّد منصبه، ملامح أولويات إدارته في ''إطار السياسة ذي الركائز الست'' الذي وضعه، ويشمل تحقيق الاستقرار، وبناء السلام والمصالحة، والإنعاش الاقتصادي، وإقامة علاقات تعاون دولية، وتقديم الخدمات للشعب، وتحقيق وحدة البلد وسلامة أراضيه. وقد تعهدت الحكومة والبرلمان بدعم هذه الخطة. ورحّب الشركاء الدوليون برؤية الإدارة الجديدة للبلد، وأعادوا تأكيد دعمهم المستمر للصومال، خلال مناسبات منها مؤتمر القمة المصغر الذي عقدته في أيلول/سبتمبر على هامش انعقاد دورة الجمعية العامة.

٥ - وأما البرلمان، فقد وضع الآن قواعده الإجرائية وخطة استراتيجية مدتها أربع سنوات. وأصدر أيضا مجلس الوزراء الحديث العهد بالتنصيب برنامج عمله الذي ينصب تركيزه على تعزيز مؤسسات قطاع الأمن، وتدعيم هياكل الحكم، وتعزيز المصالحة الوطنية، وإقامة علاقات حسن الجوار، وتوطيد الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية.

٦ - وفي غضون ذلك، شرعت السلطات في الصومال في وضع خطط لإنشاء إدارات إقليمية في المناطق المسترجَعة من حركة الشباب. وأشار الرئيس محمود إلى أنه يعتزم الأخذ ''بالنهج المنطلق من القاعدة''، الذي تُشكل بموجبه إدارات محلية أولا وتشارك في اختيار الجهات الفاعلة الإقليمية. وتتمثل خطة الحكومة في إيفاد برلمانيين محليين إلى الدوائر التي يمثلونها لتقديم المساعدة في إنشاء إدارات مؤقتة مدة ولايتها ٩٠ يوما، تحل محلها، في الوقت المناسب، هيئات تُنتخب محليا.

٧ - ومع ذلك، وفيما يتعلق بمنطقتيْ جوبا وجيدو، كان يجري تنفيذ مبادرة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتشكيل إدارة إقليمية في ''جوبالاند''. وبُذلت جهود لإضفاء الاتساق على هذه النُّهج، بما في ذلك خلال الزيارة التي قام بها الأمين التنفيذي للهيئة إلى مقديشو في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، حيث التقى الرئيسَ محمود. وفي ٦ كانون

الأول/ديسمبر، أصدرت اللجنة المشتركة المعنية بالخطة الكبرى لتحقيق الاستقرار في جنوب وسط الصومال التابعة للهيئة، والتي أصبحت الآن تضم السلطات الصومالية، بيانا التزمت فيه بضمان التنسيق الفعال في تنفيذ تلك الخطة، التي تشمل إنشاء إدارات محلية وتعزيز المصالحة. وأعدّت اللجنة مشروع مذكرة تفاهم ترسي إطارا لتنفيذ الخطة؛ وقُدمت إلى السلطات الصومالية لتنظر فيها. وفي تلك الأثناء، انتقل وفد من الحكومة إلى كيسمايو وأجرى مشاورات مع الجهات الفاعلة هناك بشأن تشكيل إدارات محلية وإقليمية في جنوب الصومال ووسطه.

٨ - وظلت ولاية غالمودوغ في حالة من الغموض إثر غياب رئيسها، محمد أحمد علين، لأسباب صحية، وظهور منافسين مطالبين بالرئاسة. وواصلت الإدارة الجديدة في مقديشو مشاوراتها مع الفصائل المتناحرة سعيا إلى الخروج من المأزق، لكن المشكلة لم تُحلّ بعد.

٩ - وفي بونتلاند، سعى الرئيس عبد الرحمان محمد ''فارولي'' إلى تمديد فترة ولايته ذات الخمس سنوات، سنة واحدة، مُبرّرا ذلك التمديد بأنه يجري تكريسه في دستور بونتلاند الجديد لإتاحة مواصلة عملية إرساء الديمقراطية. وقد أثار ذلك معارضة داخلية في هذه المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي الوقت نفسه، وسعيا إلى إقامة نظام متعدد الأحزاب، سنّت بونتلاند قانونا للانتخابات البلدية في ٢ أيلول/سبتمبر، وقانونا لجمعيات الأحزاب السياسية.

١٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، كررت ''صوماليلاند'' تأكيد استعدادها لاستئناف المحادثات مع السلطات الصومالية في عدة مناسبات. ففي إطار جهودها الرامية إلى توطيد أركان الحكم الديمقراطي، أجرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر انتخابات المجالس المحلية، التي تُعد ثاني انتخابات تنظم في العقد الماضي. وتبارى فيها حزبان سياسيان وخمس جمعيات سياسية في جميع مناطق ''صوماليلاند''، باستثناء مقاطعتيْ سناج وسول ومقاطعة توغدير في بلدة بودل في أقصى الشرق، التي تعذرت عليها المشاركة لأسباب أمنية. ومن خلال تلك العملية، أصبح ثلاثة من أولئك المتبارين الأحزابَ الرسمية في ''صوماليلاند'' للسنوات العشر المقبلة.

الحالة الأمنية

١١ - ظلت الحالة الأمنية متقلبة في مقديشو. ففي حين واصلت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية الصومالية بسط زمام سيطرتها على المدينة، فقد تكرر وقوع الهجمات على أيدي أفراد حركة الشباب، شملت ارتكاب عمليات قتل ذات أهداف محددة وشن هجمات باستخدام قنابل يدوية، مع زيادة في وتيرة ذلك في المناطق النائية. وفي حين سُجّل عدد قليل من حوادث الأجهزة المتفجرة المرتجلة، فإن وقوع هجمات انتحارية من فترة لأخرى، مثل تلك التي نُفذت في ١٢ أيلول/سبتمبر في فندق الجزيرة أثناء

وجود الرئيس محمود فيه، وفي ”مطعم القرية“ في ٢٠ أيلول/سبتمبر، برهن على استمرار تغلغل هذه الجماعة في المدينة. وكشف تزايد وتيرة الاعتداءات على المدنيين التي ترتكبها عناصر غير منضبطة ضمن قوات الحكومة الصومالية، وعلى بعضها البعض، انعدام قيادة مركزية. وخلّف هذا التهديد غير المباشر جرحَ أحد موظفي الأمم المتحدة برصاصة طائشة يُرجّح أن تكون قد نجمت عن وقوع اشتباك داخلي بين الميليشيات في تشرين الأول/أكتوبر.

١٢ - وفي جنوب الصومال، شكّل استيلاء بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية الصومالية على مركا (شبيلي السفلى) وكيسمايو (جوبا السفلى) أكبر المكاسب التي تحققت على الأرض خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد زادت تلك المكاسب من الضغوط على حركة الشباب وحدّت من مصادر دخلها. بيد أن انسحاب الحركة من كيسمايو ترك فراغا سياسيا في المدينة أدى إلى إعادة تأجيج ديناميات العلاقات العشائرية المعقدة. ففي كثير من الأحيان استُخدمت أساليب العصابات والإرهابيين في المناطق المسترجَعة، بما في ذلك بايدوا (باي) وكيسمايو أسبوعيا، وفي منطقتي مركا وأفغويي بوتيرة تكاد تكون يومية. وقتلت حركة الشباب موظفا من موظفي الأمم المتحدة في ٢٧ آب/أغسطس في مركا، وهددت عمالا آخرين في مجال تقديم المعونة في جنوب الصومال وضايقتهم. ووردت تقارير تفيد بتمادي عناصر غير منضبطة من قوات الحكومة في ارتكاب اعتداءات في شبيلي السفلى. وخلال ليلة ١١ كانون الثاني/يناير، وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، شنّ الجيش الفرنسي عملية لتحرير رهينة فرنسي من يد حركة الشباب التي كانت تحتجزه في بلدة بولوماريرر، لكن العملية باءت بالفشل، حيث أسفرت عن مقتل جنديين فرنسيين، و ١٧ مقاتلا من حركة الشباب وثمانية مدنيين وفقا لما أوردته تقارير.

١٣ - وفي وسط الصومال، باتت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الحكومة تسيطر على جوهر، عاصمة شبيلي الوسطى، في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وتجسّدت مشاعر البغضاء في أوساط السكان المحليين إزاء حركة الشباب في تعرض منطقة شبيلي الوسطى لهجمات قليلة نسبيا. وانخفض أيضا عدد الهجمات في بلدوين (هيران)، مع أن وقوعها استمر بوتيرة أسبوعية، وتواصل ورود تقارير تفيد بتعرض المدنيين ووكالات تقديم المعونة للمضايقة في جنوب هيران. وتجنبت حركة الشباب لفت الأنظار إليها في جلجادود. وأدى تكرّر الاشتباكات بين ميليشيات العشائر في بلدوين في بعض الأحيان إلى عرقلة أنشطة تقديم المعونة، مثلما أدى إلى ذلك تناحر فصائل تنظيم أهل السنة والجماعة في جلجادود.

١٤ - وأصبحت حركة الشباب أكثر نشاطا في بونتلاند في الفترة من أواخر تشرين الثاني/نوفمبر فما بعد، حيث شنت هجمات عديدة. فقد برهنت عمليات القتل والقبض على المشتبه فيهم واكتشاف ذخائر واستمرار ورود تقارير عن تحركات القوات على استمرار وجود المتمردين في المنطقة وفي غالمودوغ المجاورة. وعانت بونتلاند وغالمودوغ أيضا من الجريمة التي ارتبط ارتكابها جزئيا، في بونتلاند، بجنود غير منضبطين أوتي بهم لمقاتلة المتمردين.

١٥ - وفي حين أدت الانتخابات المحلية التي أُجريت في ''صوماليلاند'' إلى وقوع العديد من حوادث الاضطراب المدني والعنف بدوافع سياسية، ظل النزاع على مناطق سول وسناج وكاين يشكّل العامل الرئيسي من عوامل زعزعة الاستقرار في ''صوماليلاند''. وعلى الرغم من اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في آب/أغسطس مع زعيم سابق لمناطق سول وسناج وكاين، هو سليمان هغلاتوزي، فقد استمرت الهجمات بنصب الكمائن وإطلاق النار واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة في منطقة ''خاتومو'' المتنازع عليها. واشتدت أيضا حدة التوتر مع بونتلاند من فترة لأخرى.

١٦ - ونُقل عدد آخر من القراصنة المدانين بلغ ١٢ قرصانا من سيشيل إلى ''صوماليلاند'' وخمسة قراصنة إلى بونتلاند لقضاء أحكام العقوبة الصادرة بحقهم. وبعد قضاء بحارة السفينة ''إم في أيسبرغ ١'' (MV Iceberg-1) المتبقين البالغ عددهم ٢٢ بحارا من باكستان والسودان وغانا والفلبين والهند واليمن، ١ ٠٠٠ يوم في الأسر على يد قراصنة، تم تحريرهم في أعقاب عملية عسكرية نفّذتها قوات بونتلاند. ومن المحزن أن اثنين من الرهائن فارقا الحياة أثناء الأَسر. وحُرّر أيضا أربعة بحارة من جمهورية كوريا كانوا على متن السفينة ''ام تي جيميناي'' (MT Gemini) التي احتجزها قراصنة صوماليون رهينة لنحو ١٩ شهرا.

ثالثا - أنشطة الأمم المتحدة لدعم توطيد السلام

ألف - تقديم الدعم للعملية السياسية والحكم

١٧ - واصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بذل مساعيه الحميدة وتقديم الدعم السياسي لتيسير إنهاء الفترة الانتقالية. وقد كشفت الأشهر الأخيرة من المرحلة الانتقالية عن أوجه اختلاف بين الأطراف الموقعة على خريطة الطريق على مسائل تتراوح بين اختيار شيوخ القبائل والتعامل معهم، وبعض الأحكام الواردة في مشروع الدستور، وحجم البرلمان، ودور ومركز زعماء الحرب السابقين، واختيار أعضاء البرلمان الاتحادي الجديد وفرزهم. وتطلب ذلك من ممثلي الخاص بذل جهود وساطة مكثفة لضمان محافظة الأطراف الموقعة على الاتساق وأن يظل اهتمامها منصبا على تنفيذ الاتفاق. وأكمل برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي هذه الجهود عن طريق إسداء المشورة التقنية لعملية الجمعية التأسيسية الوطنية وتوفير الدعم اللوجستي والتشغيلي.

١٨ - وطوال تلك العملية، شجّع المكتب على الأخذ بمبدأ مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وقد بلغت نسبة تمثيل المرأة في الجمعية التأسيسية الوطنية ٢٤ في المائة فيما بلغت ١٤ في المائة في البرلمان الاتحادي. وشكّل ذلك مكاسب غير مسبوقة في تاريخ مشاركة المرأة الصومالية في عملية اتخاذ القرار على الصعيد الوطني، وإنْ قلّت عن الحصة البالغة ٣٠ في المائة اللازمة لكليهما. ومثّل تعيين امرأتين في مجلس الحكومة المؤلف من عشرة أعضاء، تولت إحداهما منصبَي وزيرة الخارجية، ونائبة رئيس الوزراء، مجتمعَين، معلما بارزا للصومال.

١٩ - ودعم المكتب زيادة إمكانية الحصول على المعلومات خلال الأشهر الحاسمة التي سبقت نهاية الفترة الانتقالية، بطرق من بينها بث وقائع الانتخابات الرئاسية مباشرة بما لم يسبق له مثيل. وأسهم ذلك في تعزيز الشفافية وساعد في تبديد إشاعات بوقوع تلاعب خارجي ومخالفات محلية. ودعم استخدام نُظم البث الرقمي إجراء حوار نابض بالحياة بشأن العملية السياسية في أوساط الصوماليين سواء داخل البلد أو في الشتات. ودعم المكتب تنسيق الرسائل التي وردت من المجتمع الدولي في أواخر الفترة الانتقالية.

٢٠ - وتحضيرا للعملية الانتخابية المقبلة، أجرت الأمم المتحدة اتصالات مع السلطات الصومالية بشأن إمكانية توفير الدعم للإطار الانتخابي للصومال. فقد عُقدت جلسات عمل مع البرلمان بهدف إرساء حجر الأساس لعمل لجنة الرقابة، التي أناط بها الدستور مهمة تقديم مشاريع قوانين إلى البرلمان.

الجزاءات المحددة الأهداف

٢١ - في ٢٣ آب/أغسطس، قررت لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا أن تضيف اسم فرد (هو أبو بكر شريف أحمد) إلى قائمة الأفراد والكيانات الخاضعين لتدابير حظر السفر وتجميد الأصول وتدابير حظر توريد الأسلحة المحددة الهدف المفروضة بموجب الفقرات ١ و ٣ و ٧ من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨). وخلال المشاورات غير الرسمية التي عقدتها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها منسق فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، وكذلك إلى إحاطة قدمها، بناء على طلبها، موظف قانوني أقدم من مكتب الشؤون القانونية. وقدم رئيس اللجنة تقريره عن فترة ١٢٠ يوما إلى مجلس الأمن في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عملا بالفقرة ١١ (ز) من قرار المجلس ١٨٤٤ (٢٠٠٨).

٢٢ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقت اللجنة إحاطة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن التقرير الأول الذي قدمه منسق الإغاثة في حالات الطوارئ عملا بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٢٠٦٠ (٢٠١٢). وفي أثناء المشاورات غير الرسمية للجنة المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، قدم منسق فريق الرصد إحاطة إلى اللجنة عن التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالحظر المفروض على الفحم النباتي بموجب القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢).

باء - الدعم العاجل للمناطق المستعادة

٢٣ - أدت استعادة مناطق جديدة على أيدي القوات الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى نشوء متطلبات جديدة ينبغي أن تستجيب لها الحكومة الجديدة. وحددت الأولويات العاجلة في المناطق المستعادة في ما يلي: تحسين السلامة العامة والأمن العام، وإعادة إنشاء الإدارات المحلية وإدارات المقاطعات والأقاليم، وإرساء أسس المصالحة والعدالة، إضافة إلى توفير الخدمات الأساسية. وبدعم من الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بدأت الحكومة وضع خطة لتحقيق الاستقرار في هذه المناطق، وتحديد المبادئ والأولويات المشتركة لتحقيق الاستقرار مع الشركاء.

٢٤ - ودعما للجهود التي تبذلها السلطات الصومالية، قدمت وكالات الأمم المتحدة الدعم للبرامج في المناطق المتيسر الوصول إليها، لا سيما مقديشو وبايدوا. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لإنشاء لجنة للسلام والأمن ومركز موارد للسلام في بايدوا من أجل تلبية الحاجة الحيوية لاطلاع المجتمعات المحلية على المسائل الأمنية، وتنسيق هذه المسائل والإشراف عليها.

٢٥ - وأجرى البرنامج الإنمائي أيضا تقييما لأعمال الشرطة في بايدوا ووضع مجموعة من تدابير الدعم العاجل. وفي الوقت نفسه، استؤنفت في المدينة أعمال الشرطة الرسمية بنقل ١٢٢ ضابطا دربهم البرنامج الإنمائي من مقديشو. وتم فرز ٦٥٠ ضابطا آخر من ضباط الشرطة السابقين في بايدوا للمشاركة في دورة تدريبية لتجديد المعلومات لمدة أربعة أسابيع وأعيد إدماجهم في قوة الشرطة الصومالية.

٢٦ - وفي ظل استمرار عدم الاتفاق على الصعيد الوطني على النهج الذي يتعين اتباعه، يشكل التعامل مع المقاتلين السابقين المنفصلين عن حركة الشباب شاغلا ملحا للسلطات الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. فالشروط المسبقة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج غير متوفرة، ولا يزال عدم وجود إطار قانوني وسياساتي أمرا يعوق التقدم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، يسرت الأمم المتحدة عقد اجتماع بين أصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين لوضع مقترحات من أجل تقديم دعم دولي للتعامل مع الحالات

العاجلة للمقاتلين السابقين، مع تقديم الدعم لوضع إطار سياساتي شامل. وبناء على برنامج الشباب من أجل التغيير، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة العمل الدولية، شرعت الأمم المتحدة أيضا في العمل على تنفيذ برنامج مشترك لإدارة شؤون المقاتلين المنفصلين من حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة. وبموازاة ذلك، ساعدت الأمم المتحدة بعثة الاتحاد الأفريقي على وضع استراتيجية للتعامل مع المقاتلين المنفصلين في أثناء عملياتها، ووضع نماذج لتدريب أفراد البعثة.

جيم - قطاع الأمن

٢٧ - شرعت الأمم المتحدة في إجراء مشاورات مع السلطات الجديدة بشأن التحديات الناشئة في القطاع الأمني وبشأن تطوير قوات الأمن الوطنية. وفي انتظار التوصل إلى اتفاق بين الحكومة والمجتمع الدولي بصدد آلية التنسيق التي ستحل محل اللجنة الأمنية المشتركة، واصلت الأفرقة العاملة التقنية التابعة لها عقد الاجتماعات بانتظام والنهوض بالأعمال استنادا إلى خطة تنفيذ الخطة الوطنية لإرساء الأمن والاستقرار.

٢٨ - وواصلت الأمم المتحدة دعم أنشطة قوة الشرطة الصومالية، بما في ذلك صياغة خطة تنمية استراتيجية. ويسر مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال شراء المعدات والأثاث لعشرة مراكز للشرطة في مقديشو ولمقر الشرطة ووفر التدريب لـ ٣٨ سائقا في قوة الشرطة الصومالية وخمس مديرين لأساطيل المركبات. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دفع رواتب لـ ٣٨٨ ٥ ضابطا في قوة الشرطة الصومالية يعملون في مقديشو وبايدوا وغالمودوغ، كمجاملة من حكومة اليابان ومن الاتحاد الأوروبي. وسجل ما مجموع ٤٦٣ ٤ ضابطا في صفوف قوة الشرطة الصومالية في مقديشو باستخدام نظام التسجيل بالاستدلال الحيوي، وتم استكمال التسجيل في العاصمة. وفي ''صوماليلاند''، تخرج ٣٦٢ شرطيا جديدا من أكاديمية تدريب الشرطة في ماناديرا ويجري تدريب ١٥٠ شرطية.

٢٩ - وواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، مع المنظمة البحرية الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقديم الدعم للحكومة لوضع استراتيجية بحرية وطنية وبرنامج لتعزيز القدرة على إنفاذ القانون البحري وفقا للخطة الوطنية لإرساء الأمن والاستقرار. ويشمل البرنامج إيجاد حرس جديد للسواحل كجزء من قوات الأمن الوطنية، بناء على برنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع حرس السواحل في ''صوماليلاند''. وبغية تحسين تنسيق مختلف جهود الأمم المتحدة والشركاء المتعددي الأطراف لبناء القدرات، أنشئ الفريق العامل للأمن البحري ومكافحة القرصنة تحت قيادة مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

٣٠ - وفي الفترة من ١٥ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، قامت أفرقة قوة الشرطة الصومالية للتخلص من الذخائر المتفجرة، التي تلقت تدريبها من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بتحديد وتأمين ١٥ من الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وبجمع ٢٢٥ قطعة من الذخائر غير المنفجرة أو التخلص منها، في مقديشو وبايدوا. وشرعت الأفرقة أيضا في تطهير منطقة المعارك في الميناء البحري الجديد في مقديشو في أيلول/سبتمبر. وشرعت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في تدريب فرقتين إضافيتين تابعتين لقوة الشرطة الصومالية للتخلص من الذخائر المتفجرة من منطقة باي في مقديشو في ١ تشرين الأول/أكتوبر بهدف نشر قدرة صومالية للتصدي للتهديدات في بايدوا وما حولها.

دال - الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال)

٣١ - بلغت البعثة كامل قوامها المأذون به (١٧ ٧٣١ فردا) إثر الانتهاء من نشر الوحدة الجيبوتية في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد انتشرت وحدتان من وحدات الشرطة المشكلة من أوغندا ونيجيريا في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر على التوالي، بينما بدأت وحدة سيراليون تنتشر لتحل محل كتيبة مماثلة الحجم من كينيا في القطاع ٢. ومكنت زيادة عدد الأفراد النظاميين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من توسيع منطقة عملياتها في جميع أنحاء جنوب ووسط الصومال، ومن السيطرة على العديد من المدن الاستراتيجية الرئيسية، بما في ذلك مركا وبلد في القطاع ١ وكيسمايو في القطاع ٢.

٣٢ - وكان اتساع منطقة العمليات مشكلة لوجستية، إذ تم إرهاق خطوط الإمداد. وواصلت الأمم المتحدة، من خلال مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تدريب وتجهيز قدرات النقل والإرسال والقدرات الهندسية للبعثة من أجل مواجهة هذه المشكلة. بيد أن المشكلة زادت تفاقما بسبب سوء الهياكل الأساسية، والأحوال الجوية، واستمرار نشاط حركة الشباب، بين مقديشو وبايدوا وبلدوين.

٣٣ - ويتوخى مفهوم العمليات للبعثة نشر مضاعفات القوة، لا سيما الأصول الجوية والبحرية، من أجل تعزيز الفعالية. وفي حين أن الاتحاد الأفريقي لم يرسل حتى الآن الطائرات العمودية المأذون بها في القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، أرسلت الأمم المتحدة طائرتين عموديتين لتأمين إجلاء المصابين وتقديم الدعم اللوجستي في إطار مجموعة عناصر دعم البعثة. ونظرا لتزايد رقعة الأراضي التي يتعين أن تغطيها القوات، يلزم أن تقدم البلدان المساهمة بقوات قدرات إضافية على جناح السرعة.

٣٤ - وواصلت الأمم المتحدة دعم ١٧ موظفا مدنيا تابعا للبعثة في مقديشو، في انتظار إرسال ٥٠ موظفا مدنيا إضافيا أذن قرار مجلس الأمن ٢٠٧٣ (٢٠١٢) بنشرهم على أساس مؤقت في المناطق المستعادة مؤخرا من حركة الشباب. وتعتزم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال نشر هؤلاء الأفراد في مقر القطاع في المستقبل القريب. ويبحث مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال خيارات دعم الموظفين الإضافيين في كيسمايو وبايدوا وبلدوين، الأمر الذي سيشكل تحديا إلى أن يتم بناء مراكز دائمة في القطاعات توفر المكاتب، وأماكن الإقامة، والاتصالات، وكافة مرافق الدعم العامة.

٣٥ - وواصل مكتب دعم البعثة توفير نطاق خدمات ومرافق الدعم الذي قضى به مجلس الأمن للبعثة. وتم إنجاز المرحلة الثانية من بناء المقر الدائم للبعثة. وأمن المكتب الدعم الطبي، بما في ذلك ٧٩ رحلة جوية للإجلاء الطبي والنقل والإعادة إلى الوطن شملت ١٢٨ موظفا من موظفي البعثة حتى ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وظل تدريب أفراد البعثة أولوية، مع التركيز على تدريب ما قبل النشر والتدريب داخل البعثة. وتم تدريب ٨٩٢ فردا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووفر المكتب أيضا مطابخ مقطورة ومواقد تعمل بوقود الديزل قللت كثيرا من استخدام البعثة للفحم النباتي. وواصلت الأمم المتحدة توفير التدريب على التخلص من الذخائر المتفجرة، وتمكنت أفرقة البعثة للتخلص من الذخائر المتفجرة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من تدمير ٢ ٣٩٩ من الذخائر المتفجرة و ١٧ من الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وقام المكتب أيضا بتسليم ٢٤ ناقلة أفراد مصفحة لشرطة البعثة وناقلتين من هذا النوع لقوة الشرطة الصومالية.

٣٦ - وفي أعقاب الإعلان عن قوة حراسة ''مؤقتة'' من ٣٠٠ جندي، تعهدت الأمم المتحدة بتوفير المعدات اللازمة. وكان المكتب قدم في السابق ١٢ ناقلة مصفحة للأفراد استخدمت لمهام أخرى نظرا للمتطلبات التشغيلية. وأمن ١٤ ناقلة مصفحة إضافية للأفراد يتوقع أن تصل إلى مقديشو قريبا. وقد يصبح من اللازم استعراض قوام قوة الحرس ومفهومها ودعمها نظرا لتوقع نشر الأفراد المدنيين لبعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة خارج مقديشو.

هاء - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٣٧ - واصلت الأمم المتحدة رصد حالة حقوق الإنسان في البلد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت ١٥٧ إصابة في صفوف المدنيين ناجمة عن أجهزة متفجرة مرتجلة. وتواصل استهداف الصحفيين إذ قتل ما مجموعه عشرة صحفيين. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر ممثلي الخاص بيانا يدين هذه الاعتداءات وعرض على المكتب السياسي الدعم لإجراء تحقيقاته الكاملة.

٣٨ - كما أسفرت العمليات العسكرية من جانب قوات التحالف في جنوب ووسط الصومال عن خسائر في صفوف المدنيين، ما يبرز استمرار أهمية التعقب واتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من الخسائر في صفوف المدنيين التي تنجم عن أعمال قوات البعثة وقوات التحالف. وبدأت الأمم المتحدة إجراء مشاورات مع الكيانات المستفيدة بشأن تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان التي تسترشد بها الأمم المتحدة في دعم الأطراف الفاعلة المسلحة غير التابعة للأمم المتحدة.

٣٩ - ولا تزال عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية أحد الشواغل الرئيسية. ففي مقديشو والمناطق المستعادة حديثا، أدى استخدام الأجهزة الأمنية للقراءة الآلية إلى اعتقالات جماعية. وفي كانون الثاني/يناير، احتجزت الشرطة الصومالية صحفيا لكتابته مقالا بشأن الاغتصاب في مخيمات المشردين داخليا، وكذلك امرأة أفادت أنها تعرضت للاغتصاب على أيدي أفراد تابعين لقوات الأمن الوطنية الصومالية. وفي بونتلاند، أدت انتقادات قرار إرجاء الانتخابات الرئاسية إلى اعتقالات تعسفية.

٤٠ - وواصلت الأمم المتحدة رصد حالة المحتجزين. فقد قام مسؤولون من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال واليونيسيف بزيارة لمخيم مصلح وطلبا الحصول على توضيحات بشأن الوضع القانوني للمقاتلين السابقين المحتجزين فيه. وظل بناء القدرات في نظام العدالة العسكرية والمدنية من أولويات الأمم المتحدة. ففي بونتلاند، أقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قدرة واسعة جديدة في سجن بوساسو إلى جانب أكاديمية جديدة للسجون، ومقر لهيئة السجون ومبنى جديد لوزارة العدل في غاروي. وأجرى مكتب الأمم المتحدة السياسي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتصالات مع نظام العدالة العسكرية في جنوب ووسط الصومال لزيادة المساءلة في صفوف أفراد القوات المسلحة ولمناقشة القيود على الولاية القضائية العسكرية فيما يخص المدنيين. وفي أيلول/سبتمبر، أحال رئيس ''صوماليلاند'' إلى المحكمة الدستورية قضية حكمت فيها المحكمة العسكرية على ٢٣ مدنيا بالإعدام أو بالسجن مدى الحياة.

٤١ - وواصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم لتدريب العاملين في المهن القانونية. وقدم الدعم لـ ٢٢ مكتبا للمساعدة القانونية، قدمت المساعدة القانونية لـ ٠٦٥ ٣ شخصا، من بينهم ٨٧٣ مشردا داخليا، و ٢٤٤ ١ امرأة. وجرى توسيع نظم إدارة القضايا في محاكم غاروي وهرجيسة، مما أفضى إلى تسريع وتيرة المحاكمات والتخلص من القضايا المتراكمة. وتم اعتماد مدونات قواعد السلوك للموظفين القضائيين في ''صوماليلاند'' وبونتلاند وتم تعيين مفتشين قضائيين.

العنف الجنسي والجنساني

٤٢ - ما زال انعدام إمكانية الوصول إلى جنوب ووسط الصومال يعيق القيام بشكل منهجي بالتحقق من المعلومات وتقديم الخدمات. وفي مقديشو والمناطق المحيطة بها، تم تسجيل أكثر من ٨٠٠ حالة اغتصاب خلال الفترة بين أيلول/سبتمبر ونهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وأدى الاتجاه المتزايد المتمثل في قيام الناجيات بالتماس الخدمات إلى زيادة عدد الحالات الموثقة. وغالبية الناجيات هن من النساء والفتيات المشردات داخليا. وينتمي الجناة إلى طائفة واسعة من الخلفيات، ومن بينهم رجال مسلحون يرتدون الزي الرسمي. وفي معظم الحالات، لم تتمكن الناجيات من التعرف على الجناة أو ربط هؤلاء الجناة بجماعة أمنية و/أو مسلحة بعينها أو لم تكنّ راغبات بذلك خوفا من الانتقام. وخلال عام ٢٠١٢، نظرت المحكمة العسكرية في ١٣ دعوى مرفوعة بتهمة الاغتصاب. ورأت الأمم المتحدة أن هذه الظاهرة تستلزم تدخلا عاجلا من جانب الحكومة.

حماية الطفل

٤٣ - شهدت الفترة من آب/أغسطس حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر الإبلاغ عما مجموعه ١ ٥٠٩ انتهاكات: ١٠٠ حالة قتل (٨٤ فتى، و ١٦ فتاة)، و ١٩٢ حالة تشويه (١٣٨ فتى، و ٥٧ فتاة)؛ و ٥٧٥ حالة تجنيد (٥٦٤ فتى، و ١١ فتاة)؛ و ٨٦ حالة عنف جنسي واغتصاب (فتى واحد، و ٨٥ فتاة)؛ و ٥٢٨ حالة خطف (٤٨٩ فتى، و ٣٩ فتاة)؛ وثلاثة عشر هجوماً على المدارس؛ وهجوما على مستشفى؛ و ١١ حالة أعيقَ فيها وصول المساعدات الإنسانية. وفي حين واصلت حركة الشباب ارتكاب العدد الأكبر من الانتهاكات، فإن العديد من حالات العنف الجنسي يُعزى إلى قوات الأمن الوطنية الصومالية وحلفائها. وأُبلغ عن معظم الحوادث من جنوب ووسط الصومال. ولم يكن التعاون مع حركة الشباب والجماعات المسلحة المرتبطة بها بشأن حماية الأطفال ممكنا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكررت الحكومة الجديدة التزامها بخطط العمل الموقعة في عام ٢٠١٢.

٤٤ - وعملت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مع الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل وضع إجراءات لتسريح المحاربين الأطفال. ووافقت الحكومة على الإجراءات التشغيلية الموحدة في تشرين الأول/أكتوبر وتم تسريح المجموعة الأولى من المقاتلين المرتبطين بحركة الشباب (سبعة فتيان) وتسليمهم لليونيسيف في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. ويخضع هؤلاء الأطفال حاليا لبرنامج للتأهيل وإعادة الإدماج تدعمه اليونيسيف.

واو – الحالة الإنسانية

٤٥ – واصلت الأمم المتحدة رصد حالة الطوارئ الإنسانية المعقدة في الصومال والتصدي لها. ومن بين الصوماليين المحتاجين للمساعدة البالغ عددهم ٣,٨ ملايين، هناك ٢,١ مليون في حاجة إلى المعونة اللازمة لإنقاذ حياتهم، في حين أن العدد المتبقي البالغ ١,٧ مليون قد يتعرض مجددا للأزمات إذا لم يستمر دعم سبل عيشه. وما زالت معدلات الوفيات وسوء التغذية مرتفعة، حيث تتجاوز معدلات سوء التغذية الحادة عموما نسبة ٢٠ في المائة في أجزاء من جنوب وشمال الصومال. غير أن الأرقام الحديثة تشير إلى أن حالة الأمن الغذائي شهدت تحسنا مع انخفاض نسبة السكان الذين يحتاجون إلى مساعدة لإنقاذ حياتهم بنسبة ١٦ في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتُعزى التحسينات بشكل رئيسي إلى التدخلات الإنسانية المستمرة وتحسن المخزونات الغذائية بعد موسم الحصاد الرئيسي في حزيران/يونيه.

٤٦ – وما زال النزاع في جنوب الصومال يؤدي إلى حالات من التشريد. وقبل الاستيلاء العسكري على كيسمايو، فرّ أكثر من ٠٠٠ ١٥ شخص إلى بلدات مجاورة داخل الصومال. وأدت الفيضانات المفاجئة الموسمية أيضا إلى حالات تشريد مؤقت في بلدوين و ”صوماليلاند“ وبونتلاند في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. ويضم الصومال أكثر من ١,١ مليون من المشردين داخليا، وهناك مليون لاجئ صومالي في البلدان المجاورة. وعلى الرغم من أن الفترة بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر قد شهدت عودة أكثر من ٠٠٠ ١ من أسر المشردين داخليا إلى مناطقها الأصلية، ومعظمها في منطقتي باي وشبيلي السفلى، فإن الظروف في مناطق المنشأ لا تسمح عموما بعمليات عودة آمنة ومستدامة.

٤٧ – ومع زيادة المناطق التي يمكن الوصول إليها في جنوب ووسط الصومال، تمكن الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية من توفير المساعدة في بايدوا ومركا وهودور وأفمادو وكيسمايو. ونفذت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وشركاؤهما من المنظمات غير الحكومية حملات صحية وحملات تحصين استفاد منها أكثر من مليون طفل في جميع أنحاء الصومال، أُعطيت الأولوية فيها للمقاطعات التي فُتحت سبل الوصول إليها حديثا، بما في ذلك كيسمايو حيث كانت قد نفذت حملات تحصين ضد شلل الأطفال للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٩، فقامت بتحصين ٠٠٠ ١٧ طفل في تشرين الثاني/نوفمبر. وأنشأت منظمة الصحة العالمية مرافق صحية جديدة وعززت المرافق القائمة. كما تم أيضا استئناف البرامج التعليمية التي استهدفت ٠٠٠ ٩٠ طفل في المناطق التي أمكن الوصول إليها حديثا. وساعد برنامج الأغذية العالمي ١,٥ مليون شخص في جميع أنحاء البلد، كما أجرى، بعد استعادة

إمكانية الوصول إلى كيسمايو، تقييما سريعا للأمن الغذائي هو الأول من نوعه منذ ثلاث سنوات. وأظهر التقييم أن قرابة ٥٠ في المائة من الأسر المعيشية في كيسمايو تعاني من انعدام الأمن الغذائي، في حين أن ٣٨ في المائة تعاني من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة. واستنادا إلى هذه النتائج، بودِر إلى تنفيذ برامج شبكات أمان لتقديم الوجبات الطازجة وبرامج التغذية التكميلية، أُعطيت فيها الأولوية لمناطق وفئات الأقليات الضعيفة. وقامت منظمة الأغذية والزراعة بتحصين الماشية ووزعت على المزارعين في منطقتي باي وشبيلي أسمدة وبذورا محسنة. كما استفاد من أنشطة التوعية بمخاطر الألغام أكثر من ١٢٧ ٠٠٠ شخص في أنحاء جنوب ووسط الصومال، مما أسهم في تهيئة بيئة أكثر أمانا للأطفال ولأنشطة كسب الرزق.

٤٨ - ورغم أوجه التحسن هذه، لا يزال تقديم المساعدة يواجه تحديات بسبب انعدام الأمن وعدم توافر الجهات الحكومية التي يمكن التشاور معها حيث أن الإدارات الإقليمية لا تزال قيد الوضع، وكذلك بسبب تكتيكات الحرب غير المتناظرة التي تتبعها حركة الشباب. وأظهر قتل أحد موظفي الأمم المتحدة في آب/أغسطس أن الصومال لا تزال من أخطر بيئات العمل، إذ شهد عام ٢٠١٢ مقتل تسعة عاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. ولا تزال أولوية الأمم المتحدة تتمثل في حماية المجال الإنساني وتوسيع نطاقه لمساعدة جميع الفئات الضعيفة في سائر أنحاء البلد، حسب الحاجة، ووفقا لمبدأي الحياد والاستقلال المعمول بهما في المجال الإنساني.

٤٩ - وللمرة الأولى، أطلق الشركاء في المجال الإنساني استراتيجية مدتها ثلاث سنوات في الصومال للتصدي للأزمة التي طال أمدها في البلد. وتهدف عملية النداء الموحد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ إلى كفالة الربط بين المساعدة لإنقاذ الأرواح والمبادرات الرامية إلى تعزيز سبل الزرق وقدرة المجتمعات المحلية على تحمل الصدمات. وشهد تخطيط العمليات من أجل تعزيز القدرة على التحمل تقدما سريعا، حيث قامت الوكالات المعنية الرئيسية (منظمة الأغذية والزراعة، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي) بمواءمة برامجها وعملياتها في دولو وبوراو وأوديويني وإسكوشوبان، ومن المحتمل أن تنفَّذ هذه البرامج والعمليات أيضا في بوساسو القريبة من المناطق الحضرية. وسيستخدم المبلغ المطلوب للسنة الأولى من عملية النداء الموحد والبالغ ١,٣٣ مليون دولار لتمويل المشاريع التي تلبي احتياجات ٣,٨ ملايين صومالي. وسيتيح هذا المبلغ للمنظمات الإنسانية توسيع نطاق وجودها في الصومال وزيادة برامجها وتعزيز عمليات الرصد التي تضطلع بها. ويتمثل أحد الأهداف الاستراتيجية لعملية النداء الموحد في تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية المتضررة والسلطات على الصعيد المحلي

والإقليمي والوطني وزيادة التنسيق فيما بينها، وذلك من أجل منع نشوء المخاطر والتخفيف من آثارها وتنفيذ أنشطة التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها على نحو فعال.

زاي - الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية

٥٠ - لا يزال انخفاض مستويات القدرات في القطاعين العام والخاص وكذلك الافتقار إلى الأطر التنظيمية القابلة للإنفاذ يقيّدان تحقيق الانتعاش والتنمية في الصومال. وواصلت الأمم المتحدة العمل مع النظراء الحكوميين والشركاء من قبيل البنك الدولي والجهات المانحة الثنائية من أجل دعم تنمية القدرات، غير أن حجم الاحتياجات يفوق الاستجابة الحالية.

٥١ - وعملت الأمم المتحدة مع الوزارات المختصة في بونتلاند و ''صوماليلاند'' من أجل تعزيز قدراتها المؤسسية على استخدام البيئة والموارد الطبيعية على نحو مستدام ومنصف يراعي الاعتبارات الجنسانية وظروف النزاع. ووضعت الأمم المتحدة وشركاؤها خططا استراتيجية للتعليم وشجعت على تخصيص مزيد من الأموال الحكومية للخدمات الاجتماعية. وقامت، من أجل دعم تحسين التغذية، بإنشاء وحدة مبتكرة للتعليم والتدريب والتطوير تركز على كفالة حصول الشركاء على المهارات اللازمة لتنفيذ برامج جيدة النوعية.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت الأمم المتحدة السلطات الصومالية للحصول على ما تحتاجه من بيانات جيدة النوعية من أجل التخطيط والتنمية. وقامت الأمم المتحدة، إلى جانب الحكومة، بوضع إطار لرصد التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والخطط الإنمائية السنوية في جميع أنحاء جنوب ووسط الصومال وبونتلاند و ''صوماليلاند''. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، أصدرت الأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية في الصومال لعام ٢٠١٢ المتعلق بتمكين الشباب من أجل السلام والتنمية. ويظهر التقرير إلى أي مدى أصبح النزاع عائقا قويا أمام التصدي لأوجه الاستبعاد المتعددة التي يواجهها الشباب.

٥٣ - وتواصل الأمم المتحدة، بموازاة عملها المتعلق بتنمية القدرات، تقديم الدعم من أجل توفير الخدمات الأساسية بشكل مباشر، على سبيل المثال من خلال استراتيجية تأهيل إمدادات المياه الاستراتيجية ومن خلال برنامج واسع النطاق لتغذية الرضع والأطفال قائمٍ على المجتمع المحلي في مقديشو. وعلى مستوى المجتمع المحلي، قامت الأمم المتحدة، من خلال استراتيجيتها المشتركة لتعزيز القدرة على التحمل، بدعم المبادرات الاقتصادية والإنمائية والمتعلقة بسبل كسب الرزق من أجل تعزيز القدرة على تحمل الصدمات ومواجهة أوجه الضعف المرتبط بمواسم معينة، وإعادة بناء الأمن الغذائي للأسر المعيشية، وحماية الأسر المعيشية وتحسين أصولها. وقدمت الأمم المتحدة الدعم لتحسين إنتاجية صغار المزارعين من خلال نقل المعارف والمهارات لهم، وتعريفهم على معدات جديدة، وإصلاح الهياكل الأساسية التي

يستخدمونها للري. وعملت أيضا على تحسين استدامة صيد الأسماك في الصومال عن طريق زيادة جودة الأسماك والمنتجات السمكية وقيمتها. ودعمت منظمة العمل الدولية صياغة استراتيجيات للعمالة ليتم التشاور بشأنها مع المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص.

٥٤ - وفي أواخر عام ٢٠١٢، وضعت الأمم المتحدة برنامجا مشتركا بشأن الإنتاج المستدام للفحم النباتي وتوفير سبل عيش بديلة استجابة لقرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢) الذي يهدف إلى تعبئة أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة وبناء القدرات المؤسسية في جميع أنحاء الصومال في مجال الرصد والإنفاذ الفعالين لحظر تجارة الفحم النباتي، وتهيئة بيئة مؤاتية لوضع سياسات عامة لتعزيز أمن الطاقة والتشجيع على منتجات التصدير البديلة. وستقوم الأمم المتحدة أيضا بدعم تطوير موارد الطاقة البديلة وتيسير الانتقال إلى خيارات أسباب الرزق المستدامة والموثوقة والأكثر ربحا من إنتاج الفحم النباتي.

حاء - نقل مقر الأمم المتحدة في الصومال

٥٥ - يبلغ متوسط قوام الأمم المتحدة المتواجد يوميا في الصومال نحو ١ ١٠٠ فرد دولي ووطني يتركزون في المحاور الخمسة في هرجيسة في ''صوماليلاند''، وبوساسو، وغاروي وغالكاسيو في بونتلاند، وأيضا في مقديشو. وواصل الشركاء في المجال الإنساني زيادة وجودهم داخل البلد، ولا سيما في المناطق الجنوبية والوسطى. ويتركز العدد الأكبر من موظفي الأمم المتحدة في هرجيسة التي تضم نحو ثلث الموظفين الدوليين في الصومال، إضافة إلى نحو ٥٠ في المائة من الموظفين المعينين على الصعيد الوطني. ومن أصل الأفراد البالغ مجموعهم ٩٩ فرداً، قام مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بنشر ٤٢ فردا من الموظفين الوطنيين والدوليين داخل الصومال بما في ذلك أربعة موظفين من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، توزعوا على النحو التالي: ١٦ في مقديشو، و ١٣ في هرجيسة، و ١٣ في غاروي. ولا يزال الحد الأقصى للموظفين الدوليين في مقديشو هو ١١٠ موظفين، ويبلغ متوسط عدد الموظفين الدوليين المتواجدين يوميا ٨٤ موظفا دوليا، من بينهم نحو ٧٠ في المائة تم تعيينهم بصورة دائمة في العاصمة. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، انتقل المدير القطري للبرنامج الإنمائي رسميا إلى مقديشو. وأوفد أربعة موظفين من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وموظف دولي من إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة إلى بايدوا.

رابعا – التنسيق

ألف – تنسيق الجهود الدولية

٥٦ – أكد الرئيس محمود اعتزام الحكومة المشاركة في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة أثناء الاجتماعات بين إميليا بيريز، رئيسة مجموعة الدول السبع الهشة والحكومة الصومالية التي عُقدت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وقبل اتخاذ هذا القرار، استمرت المناقشات، برعاية اللجنة التنفيذية المعنية بتنسيق الدعم الدولي المقدم للصوماليين التي تضم الأمم المتحدة والبنك الدولي والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، بشأن كيفية تبسيط وتعزيز التنسيق الدولي وفعالية المعونة المقدمة من المجتمع الدولي.

٥٧ – ومن أجل الاستجابة لطلب السلطات الصومالية بتحسين التنسيق الدولي، وكذلك تعزيز إمساك الصومال بزمام أموره في عملية صنع القرار، واصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وشركاؤه الإقليميون والدوليون استعراض الطرائق التنفيذية لفريق الاتصال الدولي للصومال.

التعاون فيما بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

٥٨ – واصل ممثلي الخاص العمل عن كثب مع الشركاء الإقليميين والاتحاد الأفريقي/بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وبالإضافة إلى عقد اجتماعات مع ممثلي المؤسستين المشمولتين بالترتيبات الثلاثية، اضطلع ببعثات منتظمة إلى عواصم المنطقة لإجراء مشاورات رفيعة المستوى وحضر المعتكف الثالث الرفيع المستوى لممثلي الاتحاد الأفريقي ومبعوثيه الخاصين المعنيين بتعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا الذي عُقد في القاهرة، يومي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وعملت الأمم المتحدة أيضا عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية خلال عملية الاستعراض الاستراتيجي التي أجرتها من أجل تحسين تنسيق النهج التي تتبعها المنظمات في المرحلة التي تلي المرحلة الانتقالية. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان الاستعراض الذي يجريه الاتحاد الأفريقي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على وشك أن يكتمل.

باء – تعبئة الموارد

٥٩ – دعما لتنفيذ خريطة الطريق، قدم صندوق بناء السلام مبلغ ١٠٠ ٩٩٥ دولار لسد الفجوات في الفترات الحرجة وعلى سبيل التمويل التحفيزي لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك مبلغ ٥٠٠ ٣٧٤ دولار الذي تولى المكتب إدارته من أجل المهام ذات الأولوية المتصلة بالأمن، والرصيد المتبقي الذي تولى

البرنامج الإنمائي إدارته لدعم انعقاد الجمعية التأسيسية الوطنية. وجميع التبرعات المحصلة إما أنها التزم بها بالكامل أو أنها خصصت لأنشطة محددة، بما في ذلك دعم تنفيذ مهام المتابعة المتبقية في فترة ما بعد المرحلة الانتقالية.

٦٠ - ولم تقدم أي مساهمات في الصندوق الاستئماني لدعم المؤسسات الأمنية الانتقالية الصومالية منذ صدور تقريري الأخير، وكل الأموال المحصلة التزم بها بالكامل.

٦١ - وتلقى الصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مبلغ ٠٠٠ ٨٥ جنيه استرليني من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدعم رفاه قوات البعثة وأنشطة التوعية التي تقوم بها. وخلال عام ٢٠١٢، التزم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بدفع نحو ٣١,٧ مليون دولار أساسا لتغطية تكاليف معدات النقل البري، والبث الإذاعي لإذاعة بار كولان والبث الإذاعي العام، واللوازم الطبية لقوات البعثة والدعم المقدم للموظفين المدنيين وأفراد الشرطة التابعين للبعثة. ويبلغ رصيد الصندوق غير الملتزم به ٢,٦ مليون دولار، وقد خصص معظمه لأنشطة التوعية. وطلب مكتب دعم البعثة مزيدا من التمويل في إطار الصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتوفير معدات تكميلية للبعثة، كما طلب توفير مستشارين أقدم للبعثة في مجالات من قبيل القانون الدولي الإنساني والأمن وتحقيق الاستقرار وأنشطة التوعية، وتقديم الدعم للموظفين المدنيين في البعثة.

٦٢ - ومن أصل مبلغ ١,١٧ بليون دولار المطلوب لعملية النداء الموحد لعام ٢٠١٢، حُصِّل مبلغ ٦٧٣ مليون دولار الذي يغطي نسبة ٥٨ في المائة من الاحتياجات. وفي عام ٢٠١٢، بلغت التبرعات للصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية ٩٥ مليون دولار، خصصت لصالح ١٧٣ مشروعا.

خامسا - الاستعراض الاستراتيجي للأمم المتحدة

٦٣ - شدد مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٧ (٢٠١٢)، الذي رحب فيه بالاستعراض المقترح المشترك بين الوكالات لوجود الأمم المتحدة في الصومال، على الحاجة إلى وضع نهج استراتيجي متكامل لجميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في الصومال، بالتشارك الوثيق مع السلطات الصومالية والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين، وطلب إليّ أن أقدم خيارات وتوصيات بشأن مستقبل الأمم المتحدة في البلد.

ألف – المنهجية

٦٤ – أُجري الاستعراض الاستراتيجي في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر، في إطار عملية اضطلعت بها إدارة الشؤون السياسية، عن طريق فرقة العمل المتكاملة المعنية بالصومال التي تضم ممثلين عن جميع الإدارات والمكاتب والوكالات والصناديق والبرامج المختصة. وقد شمل الاستعراض مرحلة تحليلٍ، تلتها بعثة ميدانية أجرى من خلالها فريق متكامل تابع للأمم المتحدة مشاورات مع الرئيس ورئيس البرلمان الصوماليين وممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والشركاء الإقليميين والدوليين. ووُضعت النتائج والتوصيات في صيغتها النهائية في مقر الأمم المتحدة.

باء – النتائج الرئيسية

٦٥ – كانت نهاية عملية الانتقال السياسي إيذانا بفترة تتسم بفرص سانحة وبتفاؤل كبير في الصومال. ويُنظر إلى الفترة الانتقالية المقبلة (٢٠١٢-٢٠١٦) على نطاق واسع على أنها أفضل فرصة تتاح على مدى جيل لتحقيق السلام والتنمية على نحو مستدام. بيد أن السنوات القادمة يلفها الكثير من الغموض. والمكاسب الأمنية التي تحققت في الآونة الأخيرة هي مكاسب حقيقية، غير أنها لم تكتمل بعد ويمكن أن تزول. ولا يزال جزء كبير من البلاد تحت نفوذ حركة الشباب؛ وتتسم المناطق التي استرجعت من حركة التمرد بحالة متقلبة بشكل خاص. ولا توجد هناك مساءلة تذكر عن انتهاكات حقوق الإنسان. ولا تزال الحالة الإنسانية سيئة للغاية.

٦٦ – وفي حين ستسنح فرص كبيرة في المستقبل، لن تكون الطريق إلى نيلها سهلة. وقد يؤدي بناء الدولة في حد ذاته إلى النزاع كما إلى السلام، حين تسعى الجهات صاحبة المصلحة جاهدة إلى بناء مؤسسات جديدة وتوضيح العلاقات الاتحادية بين المركز والمناطق في الصومال. ويفترض في نهج الأمم المتحدة الجديد أن يقدم للسلطات الجديدة في الصومال دعما منسقا العمل في آن واحد على: '١' توطيد المكاسب الأمنية ودعم المدنيين في البيئة الحالية؛ و '٢' الاستثمار في مستقبل البلاد، من خلال الدعم الشامل لعملية بناء السلام وبناء الدولة التي تقودها الصومال حول اتفاق الخطة الجديدة.

٦٧ – وتؤدي عمليات الاتحاد الأفريقي لتحقيق الاستقرار دورا حاسما في إرساء الأمن المطلوب، ريثما يكون بمقدور المؤسسات الأمنية الصومالية (بدعم محتمل من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة) أن تقوم بأعباء المسؤوليات الأمنية كاملة. وقد أدى الدعم اللوجستي المقدم من الأمم المتحدة للبعثة والمشورة المقدمة في مجال التخطيط لمفوضية الاتحاد

الأفريقي إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي بفعالية على أداء هذا الدور؛ إلا أن هناك حاجة ملحة لتمويل جديد لضمان استدامة عمليات البعثة. وبالمثل، هناك حاجة ملحة لتعزيز الجهود المبذولة لتطوير قوات الأمن الوطنية الصومالية. وفي هذا الصدد، قد يود مجلس الأمن النظر في طلب الحكومة المتكرر لرفع الحظر المفروض على الأسلحة.

٦٨ - وهناك رغبة شديدة في تعزيز دور الأمم المتحدة في بناء السلام. وقد طلبت السلطات الصومالية المشورة الاستراتيجية والسياساتية، فضلا عن دعم الأمم المتحدة الموحد لبناء المؤسسات الوطنية، في مجالات منها العدالة والأمن والحكم، ولتنسيق المساعدة الدولية. كما دعت إلى اتباع نهج جديد للأمم المتحدة، يتسم بالاحترام الكامل لتولي الصومال زمام الأمور في عملية بناء السلام؛ وتعزيز الوجود المادي للأمم المتحدة، في مقديشو وخارجها؛ ووضع استراتيجية طويلة الأجل لتنمية الشعب الصومالي والقدرات المؤسسية في الصومال؛ وتقديم الدعم للتعجيل بالانتقال من مرحلة المساعدات الإنسانية إلى مرحلة الانتعاش الاقتصادي والتنمية، مع الإشارة إلى ضرورة اتباع نهج متمايز في مختلف أنحاء البلد. وقد دعا الرئيس، أثناء الاستعراض وفي رسالته الموجهة إليّ بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، إلى أن تكفل الأمم المتحدة بذل جهود متسقة ومتكاملة، وذلك بتوفير ''إمكانية اللجوء إلى جهة واحدة''. وقد ترددت هذه الآراء بشأن مستقبل دور الأمم المتحدة على نطاق واسع على لسان الاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين والدوليين.

٦٩ - وبالإشارة إلى هذه الآراء، لم يعد من الممكن الاستمرار في تسيير تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة بشأن الصومال انطلاقا من نيروبي. فمؤسسات الصومال الاتحادية والإقليمية الناشئة تتطلب الدعم الملائم في الوقت المناسب، وهو ما لن يتأتى تقديمه سوى عن طريق زيادة الوجود المادي لموظفي الأمم المتحدة في الميدان وتعزيز التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة في الصومال مع القيام في نفس الوقت بضمان وجود حيز للعمل الإنساني. وخلال الفترة الانتقالية، يتعين على الأمم المتحدة توسيع نطاق وجودها في مقديشو وفي المناطق التي استُرجعت من حركة الشباب مؤخرا، وتكثيف الجهود الرامية إلى الحصول على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وإلى مساعدة الحكومة على توطيد المكاسب الهشة. وينبغي أن يكون ذلك تكملة للمساعدة المقدمة إلى أنحاء أخرى من الصومال.

جيم - الخطوات التالية والخيارات المتعلقة بمستقبل وجود الأمم المتحدة في الصومال

٧٠ - استنادا إلى نتائج الاستعراض، ستكون العناصر التالية الأساس الذي يقوم عليه نهج استراتيجي متكامل جديد للأمم المتحدة في الصومال: (أ) الالتزام الكامل بتولي الصومال زمام الأمور فيما يتعلق ببرنامج بناء السلام وبناء الدولة؛ (ب) تقديم الدعم لبعثة الاتحاد

الأفريقي في الصومال ولبناء قدرة قوات الأمن الصومالية، في إطار سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان التي تتبعها الأمم المتحدة؛ (ج) دعم جهود المصالحة والتوعية على الصعيد الوطني، وأولويات تحقيق الاستقرار للحكومة، ومبادرات بناء السلام وبناء الدولة، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك دعم وضع الصيغة النهائية للدستور وإجراء انتخابات وطنية بحلول عام ٢٠١٦؛ (د) تنمية القدرات والمؤسسات على نحو مستدام، مع مراعاة الاحتياجات المختلفة في مختلف المواقع؛ (هـ) توسيع نطاق الوجود المادي الآمن للجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في الصومال؛ (و) تقديم المساعدة على القدرة على الصمود لتلبية الاحتياجات القصيرة الأجل مع العمل في نفس الوقت على الحد من الاعتماد على المساعدة الإنسانية مع مرور الوقت.

٧١ - ولدعم هذا النهج، فإن كيانات الأمم المتحدة المنخرطة حاليا في الصومال ستقوم على الفور بوضع خطة مشتركة لنقل الموظفين داخل الصومال، بغرض نقل الموظفين العاملين في نيروبي بناء على مدى أهمية البرامج. وستعطي الخطة الأولوية لنقل رؤساء المكاتب القطرية فورا، على أن يتبعهم سائر كبار موظفي البرامج الرئيسيين في غضون فترة تتراوح بين ٦ أشهر و ١٢ شهرا.

٧٢ - بيد أن تشكيلة الأمم المتحدة الحالية، نظرا لقدرتها المحدودة في مجال بناء السلام، لا تكفي لتلبية الاحتياجات الراهنة. وبناء على ذلك، أوصى الاستعراض بالتخطيط الفوري لتصفية مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، الذي أنجز ولايته، وإنشاء بعثة سياسية خاصة جديدة في الصومال، وذلك كتدبير مؤقت ريثما تتيح الظروف إنشاء عملية لحفظ السلام. وستستلزم البعثة الجديدة تعزيز الموارد واتخاذ الترتيبات الملائمة في مجال الإدارة والدعم لتوفير ما يلي:

(أ) المساعي الحميدة والدعم السياسي؛

(ب) المشورة الاستراتيجية والسياساتية في مسائل الأمن وبناء السلام وبناء الدولة، بما في ذلك تعزيز القدرات في مجال الأمن وسيادة القانون إلى حد كبير، ودعم التنسيق في هذه المجالات؛

(ج) الرصد والإبلاغ وتقديم المشورة التقنية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك للتصدي للعنف الجنسي والجنساني والعنف المتصل بالنزاع، والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال؛

(د) توفير التنسيق والدعم لجهود الحكومة الرامية إلى إدارة المساعدة الدولية، مع إيلاء اهتمام خاص لإصلاح قطاع الأمن.

٧٣ - ورهنا بموافقة مجلس الأمن، سيُضطلع فورا ببعثة للتقييم التقني لوضع مهام وطرائق محددة للبعثة الجديدة تمشيا مع توصيات الاستعراض الاستراتيجي والمشاورات الأخرى التي أجريت مع السلطات الصومالية. وسيكون مقر البعثة الجديدة في مقديشو، على أن يكون لها وجود في مراكز دون وطنية، وفقا لما يقتضيه تنفيذ ولايتها ورهنا بالتدابير الأمنية المناسبة. وبناء على الميزة النسبية، سيتولى تنفيذ المهام البرنامجية والتنفيذية أساسا وكالات الأمم المتحدة، في إطار شراكة وثيقة مع البعثة. وستوضع تدابير لكفالة الاتساق الاستراتيجي والتنفيذي فيما بين الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة ومع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٧٤ - وستتوقف فعالية البعثة الجديدة إلى حد كبير على قدرتها على العمل في بيئة أمنية غير مستقرة. وسيتولى التقييم التقني استعراض ترتيبات تنقل موظفي الأمم المتحدة وإقامتهم على نحو آمن داخل الصومال، بما في ذلك خارج مقديشو، ووضع ترتيبات أمنية ملائمة تتيح لموظفي الأمم المتحدة الوصول يوميا إلى نظرائهم الرئيسيين، في ظل مستويات مقبولة من الخطر. وستعقد مشاورات مع الاتحاد الأفريقي والبعثة فيما يتعلق بدور قوة الحراسة التابعة للاتحاد الأفريقي؛ وينبغي للمجلس أن ينظر، عند الاقتضاء، في التدابير الإضافية لضمان أمن الموظفين وتنقلهم.

٧٥ - ويمكن للتشكيلة الهيكلية للبعثة أن تتخذ أشكالا متعددة:

(أ) **عملية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدعم السلام** - في إطار هذا الخيار، سيشرف ممثل خاص مشترك على الركائز المنفصلة العسكرية والشرطية والسياسية والمتعلقة بالدعم. على أن يقود الاتحاد الأفريقي الركيزتين العسكرية والشرطية، مع احتفاظهما بطابع الاتحاد الأفريقي وطرائقه التنفيذية؛ وستقود الأمم المتحدة الركيزتين المدنية والمتعلقة بالدعم. وسيظل التنسيق بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة مستقلا عن البعثة، على الرغم من ارتباطه بها من خلال آليات التعاون. ويلبي هذا الخيار احتياجات الاتحاد الأفريقي إلى تمويل ثابت وإلى مرونة تشغيلية للبعثة. بيد أنه يزيد إلى حد كبير من احتمال التطابق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ما يضطلع به من عمليات قتال فعلية ضد حركة الشباب، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعقيد جانب الحياد السياسي، ويعرض حيز العمل الإنساني للخطر، على الرغم مما يتسم به فريق الأمم المتحدة القطري من انفصال هيكلي. وقد يكون من الصعب تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مما يؤدي إلى عرقلة التقدم المحرز صوب إنشاء وجود متكامل تماما للأمم المتحدة. لا يُوصى بهذا الخيار.

(ب) **بعثة متكاملة تماما لبناء السلام تابعة للأمم المتحدة** - في إطار هذا الخيار، سوف تعمل بعثة مدنية متكاملة هيكليا تابعة للأمم المتحدة إلى جانب بعثة الاتحاد الأفريقي

في الصومال، حيث تضطلع بأنشطة تنسيق الشؤون السياسية والإنسانية والإنمائية، وتوفر الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويلبي هذا الخيار طلب الرئيس الصومالي إنشاء مدخل وحيد للأمم المتحدة، كما يتيح التكامل التام للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في الصومال. بيد أنه لا تزال هناك شواغل خطيرة إزاء الجمع بين المهام السياسية والمتعلقة بالدعم وبتنسيق المعونة خلال العمليات القتالية أو في المناطق التي تكون فيها سيطرة الحكومة المركزية على الأقاليم محدودة أو متنازعا عليها. وقد يؤدي التكامل الهيكلي التام إلى تكريس تصورات مفادها أن المساعدة المتعلقة بالأنشطة الإنسانية وبالإنعاش لها أهداف سياسية، وهو ما يعرض للخطر تقديم المعونة للصوماليين في أوقات الأزمات. لا يُوصى بهذا الخيار.

(ج) **بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة** – في إطار هذا الخيار، سوف تقدم بعثة جديدة تابعة للأمم المتحدة الدعم السياسي وفي مجال بناء السلام حيث يكون لها وجود في جميع أنحاء الصومال. وفيما يتعلق بالدعم اللوجستي المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، سيكون نائب متفرغ للممثل الخاص للأمين العام يعنى بدعم البعثة مسؤولا مباشرة أمام إدارة الدعم الميداني بنيويورك عن تقديم حزمة تدابير دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك لضمان تقديمها إلى البعثة على نحو يتسم بالكفاءة. وفي نفس الوقت، سيقدم نائب الممثل الخاص تقارير إلى الممثل الخاص للأمين العام عن مسائل دعم بعثة الأمم المتحدة وعن مسائل السياسة العامة/المسائل السياسية التي تنشأ عن مهام مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي تتصل بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة. وسيظل فريق الأمم المتحدة القطري مستقلا هيكليا، إلا أنه سيشارك في الآليات المعززة للتكامل الاستراتيجي والتعاون التنفيذي، بدعم من مكتب موسع للمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. على أن يتم استعراض نطاق التكامل الهيكلي التام سنويا، استنادا إلى التقدم المحرز في الحالة السياسية والأمنية والإنسانية. وسيتولى وضع معايير هذا الاستعراض فرقة العمل المتكاملة المعنية بالصومال. ويعزز هذا الخيار التكامل الاستراتيجي لمهام الأمم المتحدة مع الحفاظ في نفس الوقت على تسلسل إداري واضح بالنسبة لمختلف الولايات التي تضطلع بها الأمم المتحدة في المرحلة الحرجة الراهنة للعمليات. يُوصى بهذا الخيار.

(د) **بعثة الأمم المتحدة لبناء السلام إلى جانب مكتب مستقل للأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال** – في إطار هذا الخيار، ستجمع بعثة الأمم المتحدة الجديدة بين المهام السياسية والإنمائية والمتعلقة بتنسيق الشؤون الإنسانية. وسيقدم مكتب مستقل للدعم اللوجستي تابع للأمم المتحدة الدعم بوصفه من مقدمي الخدمات لكل من بعثة الأمم المتحدة لبناء السلام وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويضمن هذا الخيار استمرار الدعم المستقل الذي تقدمه الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، كما يلبي

في نفس الوقت طلب الحكومة تحقيق ''وحدة العمل في الأمم المتحدة'' لدعم الجهود المبذولة في المجال السياسي وفي مجال تقديم المساعدة. بيد أنه يزيد من احتمال ما يُنظر إليه على أنه تسييس للمساعدة الإنسانية والإنمائية ويؤدي إلى احتمال عدم كفاية الدعم المقدم والقدرة على توفير الدعم للمهام السياسية/مهام بناء السلام بسبب عدم مواءمة عنصر دعم البعثة رسميا مع مهام الممثل الخاص للأمين العام. لا يُوصى بهذا الخيار.

٧٦ - وعقب مشاورات مكثفة بهذا الشأن والنظر مليا في المسألة في المقر وفي الميدان، فإن الخيار (ج) هو الخيار الموصى به للأسباب المبينة أعلاه.

سادسا - ملاحظات

٧٧ - فتحت نهاية فترة الانتقال في الصومال لشعب هذا البلد عهدا جديدا مليئا بالتطلعات ومفعما بروح التفاؤل والأمل. وقد رحب الشعب الصومالي بالتغيير في بلده واعتنقه. وهو الآن يتطلع إلى أن تحول سلطات البلد الصومال من دولة تمزقها الحرب إلى دولة قادرة على أداء مهامها حيث يمكنه أن يزدهر في سلام. وقد بدأت السلطات الاتحادية بداية مثيرة للإعجاب. ويسرني أن ألاحظ أن الحكومة وضعت رؤية للبلد من خلال بلورة سياسة الركائز الست. وهذا هو ما دعونا إليه، خلال مؤتمر القمة المصغر المعقود في أيلول/ سبتمبر، من قيام عهد جديد يمسك فيه البلد زمام أموره، تعهد المجتمع الدولي بأن يدعمه دعما كاملا.

٧٨ - وتظل المكاسب التي تحققت مؤخرا هشة، وهناك تحديات كبرى تلوح في الأفق. وسيتطلب توطيدها مهارة سياسية كبيرة من القيادة الجديدة. ويكتسي الاتصال وتحقيق المصالحة الوطنية أهمية حاسمة، وهي عملية ينبغي أن يشارك فيها الصوماليون من جميع أنحاء البلد، وبخاصة من المناطق المسترجعة حديثا. ومن الأساسي أيضا إنجاز المهام المتبقية من خريطة الطريق بشأن إنهاء فترة الانتقال، بما في ذلك وضع النص النهائي للدستور. وستحتاج الإدارة الجديدة أن تنجز بسرعة أولوياتها لبناء السلام، من خلال إنشاء إدارات وخدمات محلية ومؤسسات قادرة على صون حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما يظهر لشعبها الفرق بين الحياة في ظل حكم حركة الشباب والحياة في ظل إدارة ما بعد الفترة الانتقالية. وللقيام بذلك، تحتاج السلطات الصومالية إلى دعم متسق ومنسق وإلى شراكة من شركائها الإقليميين وبقية المجتمع الدولي. وعلينا أن نكون مستعدين للمجازفة من أجل الصومال.

٧٩ - وفي هذا السياق، قام كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة باستعراض أدوارنا في الصومال. وسيتم تعميم تقرير رئيس الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد على المجلس مباشرة. ويرد بيان النتائج الرئيسية لاستعراض الأمم المتحدة في الفقرات ٦٤ إلى ٧٦ من هذا التقرير.

٨٠ - ولدى تقديم توصياتي، أود أولا الإقرار بأهمية الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الصومال. وسوف يتم تجديد وتعزيز هذه الشراكة ونحن نخطو في اتجاه المرحلة المقبلة المتمثلة في دعم إرساء الاستقرار وبناء السلام وزيادة التنسيق السياسي. وسيواصل الاتحاد الأفريقي، من خلال بعثته في الصومال وعن طريق شركائه، القيام بدور حاسم في الصومال. وإني أثني عليهم لاستمرارهم في بذل التضحيات وفي التفاني من أجل السلام في ظل ظروف خطيرة للغاية.

٨١ - وفي هذا الصدد، أحث أعضاء المجلس على النظر في كل النهج الممكنة لكفالة تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لعمليات البعثة، سواء في إطار الأنصبة المقررة للأمم المتحدة أو خارج إطارها. ويعد الافتقار إلى تمويل يغطي باقي فترة عام ٢٠١٣، وبخاصة بدلات القوات والاحتياجات المتبقية المتعلقة بعوامل التمكين ومضاعفة القوة، مصدر قلق بالغ. وبالإشارة إلى الظروف الصعبة والخطيرة التي تواجهها البعثة في سعيها إلى تحقيق الولاية التي منحها إياها مجلس الأمن، من مسؤوليتنا المشتركة كفالة دعم موثوق به. وأشكر من يقدمون التبرعات في الوقت الحالي، وأحث الآخرين على المساعدة في تقاسم العبء. وأذكر الدول الأعضاء بخيار تقديم المساهمات عن طريق الصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٨٢ - كما أشجع المجلس على النظر بجدية في طلب الاتحاد الأفريقي المتعلق بعنصر بحري للبعثة، ما زال حاسم الأهمية لإحكام السيطرة على جنوب ووسط الصومال، وبخاصة انتزاع السيطرة من حركة الشباب على المدن الساحلية المتبقية. وبوسعه أيضا أن يسهم في تدريب وتوجيه حرس السواحل في الصومال والشرطة البحرية الصومالية للمساعدة في تطوير القدرات الوطنية لتستلم هذه المسؤوليات في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، يكتسي تقديم الدعم المستدام لتطوير وإصلاح قطاعي الأمن والعدل في الصومال أهمية حاسمة لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل وللوصول إلى بلورة استراتيجية لخروج البعثة من البلد.

٨٣ - وبصدد شكل وجود الأمم المتحدة في المستقبل وهيكل هذا الوجود، أحيط علما باعتزام مجلس الأمن، في قراره ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، إنشاء عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام للصومال، واعتماده للنهج التدريجي الموصى به في تقريري المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/2009/210). وأحيط علما أيضا بما أشار به الاتحاد الأفريقي، وبتوصيته بإقامة عملية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، التي تناولها أيضا الاستعراض الاستراتيجي للأمم المتحدة (الخيار (أ)). ونصيحتي تظل هي أن الوقت لم يحن بعد لهذه النهج. ففي السياق الحالي لعمليات القتال، يحظى الاتحاد الأفريقي بميزة نسبية بوصفة جهة مقدمة للدعم العسكري. وسيقتضي تحويل البعثة إلى عملية للأمم المتحدة إجراء تغييرات في مفهوم

العمليات وقواعد الاشتباك يرجح أن تخل بفعالية الحملة العسكرية، وهو ما يحتمل أن يؤدي إلى تراجع المكاسب الأمنية وأن يمس ببيئة بناء السلام. وسوف يؤدي المزج بين الوظيفتين العسكرية (الاتحاد الأفريقي) والسياسية (الأمم المتحدة) في المرحلة الراهنة إلى فرض قيود تنال من فعالية المنظمتين. ويتعين إعادة النظر في خياري عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام والعملية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لحفظ السلام، مع انتهاء عمليات القتال التقليدية ضد حركة الشباب، وذلك بالتشاور مع السلطات الصومالية.

٨٤ - وفي أثناء ذلك، حان الوقت لتجاوز الوجود الخفيف للأمم المتحدة المتوخى في تقريري الصادر عام ٢٠٠٩، وذلك بطريقة تنم عن الابتكار والمرونة. وعلى الأجل المتوسط، وحسب الظروف على أرض الواقع، يتعين علينا أن نواصل العمل على إيجاد بعثة متكاملة تماما، استجابة لطلب رئيس الصومال. ومع ذلك، فلئن تناول الاستعراض الاستراتيجي خياري التكامل الهيكلي (الخياران (ب) و (د)) لا تزال هناك أسباب وجيهة لكفالة الفصل الهيكلي لفريق الأمم المتحدة القطري في البيئة الحساسة الراهنة. ويتعين تعزيز اتساق الجهود السياسية وجهود بناء السلام دون المس بالأولويات الإنسانية. ويعد دمج وظائف الدعم في إطار بعثة واحدة أمرا هاما لكفالة استمرار تحقيق الكفاءة في دعم عمليات الأمم المتحدة.

٨٥ - ولذلك أوصي بقوة بأن يؤيد مجلس الأمن إنشاء بعثة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة (الخيار (ج)) للمرحلة الراهنة، وأشير إلى ضرورة المضي نحو تكامل هيكلي تام في أقرب وقت ممكن، وإبقاء خيار إنشاء عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام قيد الاستعراض للمستقبل. وإني أعتقد، في ضوء الوضع المعقد في الصومال، وبعد إجراء مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة، أن هذا هو النهج الصحيح، الذي يزيد إلى أقصى حد نطاق الاتساق الداخلي في إطار الأمم المتحدة، ومع الاتحاد الأفريقي، ويراعي في الوقت ذاته الأدوار والولايات المستقلة التي نحن مسؤولون عنها. وإذ أضع في اعتباري السجل الراسخ لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مجال تقديم الدعم اللوجستي للبعثة، أود أن أؤكد أن ازدواج تكليف نائب الممثل الخاص للأمين العام في هذا النموذج يقر بوجود دورين منفصلين تماما سيضطلع بهما في البعثة. وسيعمل مباشرة مع إدارة الدعم الميداني بشأن جميع المسائل التكتيكية المالية واللوجستية المتعلقة بإيصال حزمة دعم البعثة، التي لن تكون من مسؤولية الممثل الخاص. لكن بتقديم تقارير إلى الممثل الخاص عن المسائل الاستراتيجية وعن المسائل المتعلقة بدعم بعثة تقديم المساعدة، سنكفل وجودا أكثر اتساقا وتكاملا للأمم المتحدة يفيد في إيصالنا للخدمات ويساعد في معالجة شواغل حكومة الصومال. وإني على يقين من أن هذا الهيكل يبقي على المزايا الفضلى لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد

الأفريقي في الصومال مع معالجة بعض مكامن الضعف التي جرى تحديدها في الهياكل الحالية للأمم المتحدة في الصومال.

٨٦ - ويتعين مباشرة وضع خطط متكاملة مفصلة لنشر بعثة جديدة للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. ويجب إقران الوظائف والمسؤوليات الجديدة بما يكفي من الموارد لكي يتسنى للبعثة الجديدة أن تؤدي دورها بفعالية. وسيتطلب النقل داخل الصومال اتباع نهج جديدة فيما يتعلق بأمن الموظفين وتنقلهم في بيئة متقلبة للغاية. وبناء على توجيه المجلس، سننظر في نماذج للأمن، وننشر بعثة تقييم تقني لتحديد الطرائق العملية لمشاركتنا الجديدة.

٨٧ - وعلى الرغم من التحسن الكبير في الحالة الأمنية بالصومال، فإن القتال لم ينته بعد. فالمتمردون لا يزالون يتمادون في اعتداءاهم بشن هجمات إرهابية وتنفيذ عمليات اغتيال محددة الهدف. وأدعو السلطات الصومالية إلى إجراء تحقيق شامل في تلك الحوادث وإحالة مرتكبي تلك الاعتداءات إلى العدالة. ويعد تطوير مؤسسات صومالية مهنية ومقتدرة في مجالي الأمن والعدل أمرا أساسيا؛ كما يمكن أن يكون إدماج هذه القوات والمقاتلين المنفصلين عن حركة الشباب في المجتمع أداة لتحقيق المصالحة السياسية. ويتطلب دعم هذه الجهود موارد من شركاء الصومال، بما في ذلك موارد لوجستية وتقنية ومعدات تقدم بطريقة منسقة. وأدعو الدول الأعضاء العاملة في هذا المجال إلى أن تعجل بالموافقة على آليات جديدة مناسبة للتعاون تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعمها.

٨٨ - ومن شأن تحسن الحالة الأمنية في الصومال أن يساعد في مكافحة القرصنة بحرمان الجناة من الملاذ الآمن سواء في البر أو على طول السواحل. وأشجع الحكومة الجديدة على وضع استراتيجية وطنية شاملة للاقتصاد البحري والأمن البحري وإطار قانوني داعم، بما في ذلك إعلان منطقة اقتصادية خالصة في الصومال، بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة. وستساهم الموارد التي تتأتى من البيئة البحرية في توفير التمويل لإجراء التغييرات اللازمة للصومال للتعافي من آثار العقدين الأخيرين اللذين ساد فيهما النزاع. وفي هذا الصدد، وفي إطار الدعم الأوسع لقطاع الأمن، ينبغي أن تحشد المساعدة أيضا وتقدم لتمويل دوائر القضاء والسجون. وقد شددت على أن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يتصدى للأسباب الجذرية للقرصنة - ألا وهي انعدام الاستقرار، وانعدام القانون، وانعدام الحوكمة الفعالة في الصومال - وأن يواصل بالتالي تعزيز عمله من أجل إقامة الصلة بين نهج مكافحة القرصنة وهدفي التنمية وبناء الدولة في البلد (انظر S/2012/783).

٨٩ - وفي حين لقي التغيير في الصومال ترحيبا واسعا، لا تزال هناك عناصر، داخل البلد وخارجه، تعارض النظام السياسي الجديد. وهؤلاء المفسدون سينتهزون الفرصة لإلغاء المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في عملية السلام. ويتعين علينا أن نظل يقظين وأن نحرمهم من الحيز الذي يتوقون إليه. وينبغي أن نواصل بحث التدابير التي حددت بالفعل، من قبيل تدابير حظر السفر وتدابير تجميد الأصول، ونحن نحدد متى تطبق وعلى من تطبق.

٩٠ - وأعرب عن امتناني لممثلي الخاص لما يبديه من التزام متواصل بدفع عجلة السلام والمصالحة الوطنية إلى الأمام في الصومال. كما أثني على النساء والرجال العاملين في الأمم المتحدة وفي المنظمات الشريكة لها الذين غالبا ما يعملون في ظل ظروف صعبة.

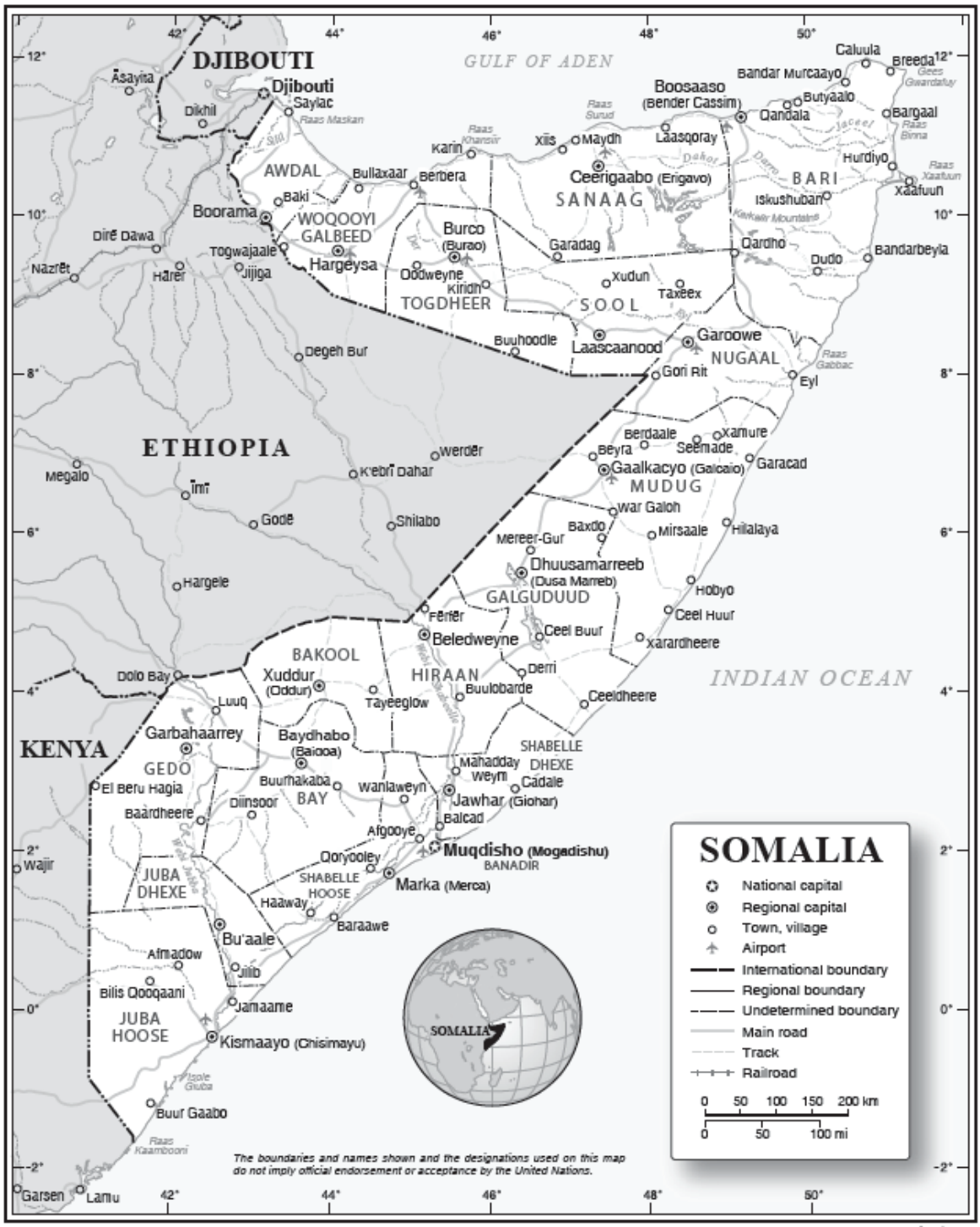
DJIBOUTI
GULF OF ADEN
Djibouti
Saylac
Asayita
Dikhil
Raas Maskan
Caluula
Breeda
Bandar Murcaayo
Gees
Gwardafuy
Boosaaso
(Bender Cassim)
Butyaalo
Qandala
Bargaal
Raas Binna
Raas Khansiir
Karin
Xiis
Maydh
Laasqoray
Raas Xaafuun
Hurdiyo
AWDAL
Bullaxaar
Berbera
Ceerigaabo (Erigavo)
BARI
Baki
SANAAG
Iskushuban
Xaafuun
Boorama
WOQOOYI
GALBEED
Burco
(Burao)
Garadag
Qardho
Bandarbeyla
Dire Dawa
Togwajaale
Hargeysa
Oodweyne
Kirkir Mountains
Dudo
Nazret
Harer
Jijiga
Kirkir
TOGDHEER
Xudun
Taxeex
SOOL
Buuhoodle
Laascaanood
Garoowe
Degeh Bur
NUGAAL
Raas Gabbac
Gori Rit
Eyl
ETHIOPIA
Werder
Berdaale
Xamure
Beyra
Seemade
Megalo
K'ebri Dahar
Gaalkacyo (Galcaio)
Garacad
MUDUG
Imi
War Galoh
Godē
Shilabo
Baxdo
Mirsaale
Hilalaya
Mereer-Gur
Dhuusamarreeb
(Dusa Marreb)
Hargele
Hobyo
GALGUDUUD
Ferfer
Ceel Huur
Beledweyne
Ceel Buur
Xarardheere
BAKOOL
Xuddur
(Oddur)
HIRAAN
Derri
INDIAN OCEAN
Dolo Bay
Buulobarde
Tayeeglow
Ceeldheere
Luuq
KENYA
Garbahaarrey
Baydhabo
(Baidoa)
SHABELLE
DHEXE
GEDO
Mahadday
Weyne
Cadale
El Beru Hagia
Buurhakaba
BAY
Wanlaweyn
Jawhar (Gohar)
Baardheere
Diinsoor
Balcad
Afgooye
Muqdisho (Mogadishu)
BANADIR
Wajir
Qoryooley
JUBA
DHEXE
SHABELLE
HOOSE
Marka (Merca)
Haaway
Baraawe
Bu'aale
Afmadow
Jilib
Bilis Qooqaani
Jamaame
JUBA
HOOSE
Kismaayo (Chisimayu)
SOMALIA
Isole Giuba
Buur Gaabo
Raas Kaambooni
Garsen
Lamu
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
SOMALIA
National capital
Regional capital
Town, village
Airport
International boundary
Regional boundary
Undetermined boundary
Main road
Track
Railroad
0 50 100 150 200 km
0 50 100 mi
Map No. 3690 Rev. 10.1 UNITED NATIONS
January 2013
Department of Field Support
Cartographic Section